الإتجاهات الكبرى للتجارة الدولية وانعكاساتها على الدول النامية

الدكتور رابح شريط
مكلف بالدروس
معهد العلوم الاقتصادية

المقدمة

إن الإقتصاد الدولي يمر اليوم بمرحلة حساسة لا سيما بعد قيام التكتلات الجهوية وإنهيار المعسكر الإشتراكي الذي أصبح ينافس الدول النامية من خلال سعيه الى استقطاب اهتمامات الدول المتقدمة في شتى المجالات، وعليه فإن ما يبقى أمام الدول النامية في ظل هذه المتغيرات سوى التكيف مع الوضع ومواجهة الدول المنافسة لها، والتي ستأخذ وقتا ليس بالقصير حتى يتم التأقلم مع النظام الجديد للتجارة العالمية، وحسب اعتقادنا، فإنه يجب العمل على تقليل الخسائر المحتملة واستغلال الفرص الجديدة التي يمنحها هذا النظام وتحويل هذه الفرص من فرص نظرية الى فرص واقعية الصراع يدور اليوم بين تكتلات اقتصادية وتجارية تقوم على أساس التبادل الحر فيما بينها، حيث تفرض الضرائب الجمركية على الواردات الخارجية عن التكتل وهذا ما يتنافى ومبادئ المنظمة العالمية للتجارة وعولمة الإقتصاد.

أما أغلبية الدول النامية، فإن إنشغالاتها لا زالت محدودة الأفق إذ تسعى الى تجاوز أزاماتها الحادة المتميزة بتزايد نسبة الفقر والتخلف وكذلك التبعية بأشكالها المختلفة، وتفاقم عبء المديونية، فهل ستحقق الدول النامية في ظل عولمة الإقتصاد مالم تحققه من قبل؟

مكانة الدول النامية في التجارة الدولية :

تمثل التجارة الدولية حاليا، موضوع إنشغال جديد أكثر من أي وقت مضى، فالعامل الإقتصادي أصبح له تأثير أكبر على صعيد العلاقات الدولية كما هو الحال في جميع العلاقات الإجتماعية.

ـ شهدت الثمانيات بداية ظهور إقتصاد عالمي أكثر تكاملا نتيجة التطورات التكنولوجية الحديثة في ميادين الإعلام الآلي، المواصلات والنقل وكذا تجارة المنتجات المصنعة.

واستمرت الدول المتقدمة في إحتلال المرتبة الأولى على صعيد التجارة العالمية، حيث بلغت حصتها من الصادرات العالمية فيما يخص المواد المصنعة ما يقارب 80٪، سنة 1995.[1]

أما الدول النامية، هي كذلك كمجموعة، قد رفعت في قيمة صادراتهامن المنتجات المصنعة العالمية، حيث انتقلت من 6٪ سنة 1970 الى مافوق 16٪ سنة 1995[2] ، لكن الأمر ليس كذلك بالنسبة لأغلبية الدول النامية، لأنه مازالات أكبر حصة من صادرات المواد المصنعة في الدول النامية تسيطر عليها مجموعة لا يتعدى عددها خمسة عشر بلدا (آندونسيا، تايلند، هونغ كونغ، كولومبيا ، المكسيك ، فنزويلا، البرازيل، الأرجنتين، مصر، المغرب ..) تمثل صادرتها من المواد المصنعة أكثر منّ 85٪ من مجمو ع صادرات الدول النامية [3] . وتشترك هذه الدول في خصائص مميزة تجعلها مختلفة عن بقية البلدان الأخرى من بينها التطور السريع في الإنتاج والإنتاجية، حتى قفزت حصتها في صادرات العالم من المنتجات المصنعة من 9٪ سنة 1965 الى أكثر من 26٪ سنة 1995 [4] ، كما قد نجحت بالفعل هذه الدول في أختراق الأسواق الدولية، وحققت نجاحا ملحوظا في توسيع نطاق التجارة الدولية، والذي يطلق عليه البعض اليوم وصف " المعجزة" حيث ما يفوق 12٪ من قيمة وردات الدول المتقدمة من المواد المصنعة كانت تأتي في سنة 1995 من الدول النامية المصنعة حديثا، وتمثل المواد المصنعة القادمة من أمريكا اللاتينية ما يقارب 3٪ ومن افريقيا حوالي 0.5٪ فقط[5].

1- Problemes économiques N 2400 du 30 Novembre 1994 P1
2- IBID P2
3- IBID P3
4- Problèmes économiques N 2415. 24/6 du 15 au 22 Mars 1995. P73
5- IBID p74

الصين كقوة جديدة في التجارة الدولية :

وبظهور الصين كقوة تجارية كبرى، من المحتمل جدا أن تجد أغلبية الدول النامية نفسها في موقف تنافسي صعب، ومن المرجح أن تكون الدول المتقدمة هي المستفيدة من هذا الوضع، سواء كمستوردة للمنتجات المصنعة الصينية، أو كمصدرة للسلع الرأسمالية نحو أسواق الصين.

ومن الممكن، كذلك أن يصبح إقتصاد الصين أكبر إقتصاد في العالم من ناحية القوة الشرائية، ومن المتوقع أن تزيد حصة الصين في صادرات العالم من المنتجات المصنعة الى غاية سنة 2010 بأكثر من 7٪ وهذه التوقعات مبنية على إفتراض بأن إصلاحات السوق في الصين سيسمح لها بالتوسع.

إذ ستواجه الدول النامية سواء التي تصدر المواد المصنعة أو التي تصدر المواد الأولية والتي تسعى لتوسيع صادرتها، أشد المنافسة من طرف الصين، والسبب في ذلك يرجع بالدرجة الأولى إلى كون هذا البلد يمتلك ميزة نسبية هائلة في صناعة المنتجات، حيث تحركت الصين في إتجاه الإستفادة من ميزتها النسبية الطبيعية وأصبحت صادرتها أكثر كثافة في العمالة، ومن المتوقع كذلك أن تخسر الكثير من الدول النامية في حذب تدفقات الأموال الأجنبية إليها، لصالح الصين، فقد ارتفعت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في أعوام 1991 ـ 1993، مما جعلها أكبر دولة متلقية للإستثمارات، والكثير من المتعاملين تحركه الرغبة في إستغلال سوق الصين ذو الإمكانيات الضخمة، والبعض الآخر يحركه البحث عن قاعدة إنتاجية منخفظة التكاليف.

إن نمو الصين كبلد مستورد لن يفيد بالضرورة مصدري المواد الأولية، في رأينا، ماعدا البلدان النامية المصدرة للبترول على المدى القصير، فمنذ عام 1980، انخفضت حصة المواد الأولية من وردات الصين بمقدار 50٪ من حيث القيمة[6] إذ أدى توسع إقتصاد الصين حتمية إستغلالها لمواردها الطبيعية بكفاءة أكبر خاصة في الزراعة ، وهو أول قطاع خضع للإصلاحات الإقتصادية التي بدأت في عام 1978، ومن خلال ذلك

6- أرفند بانا غاريا: ما الذي نتعلمه من استراتيجية الصين في التصدير – التمويل والتنمية– الصندوق النقد الدولي– جوان 1995، ص 32.

يبدو أن الصين أصبحت أكثر إكتفاء ذاتيا في الأغذية وفي المواد الخام غير الغذائية والمعادن، ويمكن أن تعود الصين في القرن القادم مصدرا للنفط مرة أخرى نظرا لحجم إحتياطاتها النفطية في غرب الصين.

وفي نظرنا، ستستفيد الدول المتقدمة والدول الأسيوية المصنعة حديثا من ظهور الصين كقوة تجارية، نظرا لأن هذه الدول هي المستورد الأكبر نسبيا للمنتجات الصناعية، كما أنها من أكبر مصدري السلع الرأسمالية رفيعة المستوى، والمنتجات الإستهلاكية ذات النوعية الممتازة، حيث تعتبر الشريك التجاري الطبيعي للصين في هذه المرحلة من تطورها.

أما فيما يخص الدول النامية، فإنها تواجه اليوم العديد من الصعوبات الناتجة عن تطبيق مبدأ الحرية في نطاق المعاملات التجارية الدولية، الذي يؤدي الى تعزيز الوضع المتميز الذي تتمتع به الدول الغنية، منذ عهد الإستعمار، ولهذا فإن دول العالم الثالث تتأثر نتيجة شروط التبادل التجاري ، وعدم ثبات حصيلة المواد الأولية، والتي تشكل المصدر الرئيسي للتصدير، وهذا مع ملاحظة ثبات العرض، وعدم مرونة الطلب المتعلق بأغلب المنتجات الزراعية، بالإضافة الى أن صناعات الدول النامية لا يمكن لها في الوقت الحاضر أن تخترق أسواق الدول المتقدمة، لأن مقدرتها في المنافسة ضعيفة، لهذا نرى أنه من الصعب أن تلعب الدول النامية دورا هاما في مجال التجارة الدولية إن لم تستعجل في تحسين من وضعيتها الإقتصادية والمالية، والبحث عن مصادر تمويل محلية، حتى لا يحتم عليها اللجوء الى التمويل الخارجي، وبالتالي الإبتعاد عن مشكلة المديونية التي أصبحت تمثل عائقا أمام تطور التجارة الخارجية ثم النمو الإقتصادي.

عولمة الإقتصاد:

خلال نهاية الثمانينات تميزت العلاقات الإقتصادية الدولية بظهور ما يسمى "العولمة" ويتمثل ذلك في تزايد الإرتباطات لأسواق السلع والخدمات ورؤوس الأموال، حيث تقوم العولمة اليوم بتغيير الإقتصاد العالمي بطرق جديدة جوهرية، ويحركها في ذلك، تحرير التجارة الدولية، وأسواق رأس المال، وزيادة إنتاج الشركات، واسترتيجات التوزيع والإكتشاف التكنولوجي المتطور الذي قد يزيل بسرعة فائقة

الحواجز التي تعترض إمكانيات التجارة الدولية للسلع وكذا الخدمات وحركة رؤوس الأموال، كما أن العولمة تعتمد على أساس تقدم تكنولوجيا المعلومات التي أصبحت تتكون من أنظمة كمبيوتر، واجهزة إتصالات، وبرامج تسمح للمستخدمين بالإتصال الفوري، وإرسال البيانات، وأنواع أخرى من المعلومات.

يعتبر تدويل الخدمات ، اليوم لب عملية العولمة الإقتصادية، فالخدمات المتنوعة تاهئ الإرتباط بسهولة تامة وبصفة فعالة بين الأنشطة الإقتصادية المتفرقة جغرافيا، وبذلك أصبحت تلعب هذه الخدمات دورا أساسيا في تسهيل الإتصالات السريعة والحصول على المعلومات اللازمة في وقتها بين الأسواق، وربالتالي تقوية التحالفات الإستراتيجية بين الشركات العالمية.

كما يمثل تزايد العولمة - في رأينا- فرصا وتحديات صعبة في نفس الوقت نفسه بالنسبة للدول النامية، فهناك فرص تنمية صادرات جديدة، وجذب المزيد من الإستمثارات الأجنبية المرتبطة على الخصوص، بالخدمات، كما أن هناك تحديات فرضت نفسها قد تواجه أغلبية هذه الدول من بينها نذكر على سبيل المثال كيفية تصميم بئة تنظيمية مناسبة لصناعة الخدمات، وتحقيق الإستثمارات الضرورية في شبكات تكنولوجيا المعلومات الحديثة وكذا تطوير البرامج التعليمية لتتماشى مع عصر المعلومات.

وهكذا فإن عملية عولمة الإقتصاد والمبنية أساسا على ثورة إعلامية، قد عمقت الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية، وهذا ما يلاحظ اليوم، حيث من نواحي عديدة، خلقت العولمة منافسة في المبادلات التجارية بين الذين يملكون والذين لا يملكون التقينات الإعلامية اللازمة.

تعد اليوم أهم التطورات في ميدان الإتصالات، الشكبة الدولية شبكة "الإنترنت" وهي تتألف من شبكات حديثة متعددة ومتنوعة تستعملها الشركات عبر الوطنية في إتصالاتها الدولية مع فروعها المنتشرة عبر أنحاء العالم، إذ تتم المبادلات التجارية في إطار تقني وفعال، ونذكر في هذا الصدد بأن المنظمة العالمية للتجارة قد بعثت أو سجلت الخدمات الإعلامية الخاصة بها على شبكة الإنترنت[7].

7- OMC FOCUS N 5 Aout/ septembre 1995 p8

أهم التكتلات الجهوية المسجلة في الجات (GATT) من 1947 الى غاية جانفي 1995

الموضوع	الأعضاء	تاريخ التوقيع
الإتحاد الجمركي الفرنسي الإيطالي (تم إدماجه في السوق الأوربية منذ سنة 1957 المنظومة الأوربية للفحم والصلب (تم ادماجه في السوق الأوروبية منذ سنة 1957)	فرنسا وإيطاليا ألمانيا الغربية- بلجيكا- ايطاليا- لوكسمبورغ- الأراضي المنخفضة	1947 - 09 - 13
المنظومة الإقتصادية الأوربية CEE (بيما فيها المنظومة الأوربية للطاقة الذرية)	1- ألمانيا - بلجيكا- فرنسا - إيطاليا- لوكسمبورغ- الأراضي المنخفضة. 2- الدانمارك - ايرلندا- بريطانيا (1973) 3- اليونان (1981) 4- اسبانيا - البرتغال (1986)	1957 - 03 - 25
منطقة التبادل الحر لأمريكا الوسطى (تم إدماجها في السوق المشتركة لأمريكا الوسطى منذ سنة 1960	كوستاريكا - السلفادور - غواتيمالا- الهندوراس- نيكاراغوا	1958 - 06 - 10
الجمعية الأوربية للتبادل الحر	1- النمسا- الدانمارك- النرويج- البرتغال- بريطانيا - السويد- سويسرا 2- رحيل الدانمارك وبريطانيا في 1973 وذلك بالإنضمام الى CEE 3- انضمام ايرلندا في 1970 4- فنلندا تصبح عضوا كامل في 1986 5- رحيل البرتغال في 1986 للإنضمام في CEE	1960 - 01 - 04
جمعية أمريكا اللاتينية للتبادل الحرو (تم تعويضها بجمعية أمريكا اللاتينة للإندماج الإقتصادي في 1980)	1- الأرجنتين - البرازيل - الشيلي - المكسيك- البيرو-براغواي - الأورغواي. 2- كولومبيا والأكواتور (1961)	1960 - 02 - 18
السوق المشتركة لأمريكا الوسطى	كوستاريكا- سلفادور- غواتيمالا- هندوراس- نيكارغوا	1960
الإتحاد الجمركي والإقتصادي لإفريقيا الوسطى	الكونغو (برازفيل)- الغابون - جمهورية افريقيا الوسطى - تشاد برباد- غيان-	1964 - 12 - 08
اتفاقية التبادل الحر للكارابيب (تم تعويضها بالمنظمة والسوق المشترك للكارابيب في CARAIBES (1974	جماييك- ترينيتي و توباغو	1986
معاهدة أوندا (ANDIN)	بوليفي- كولومبيا- اكتواتور- بيرو- فنزويلا	1969

اتفاقيات تجارية ANASE	1- اندونيزيا- ماليزي - الفيليبين- سنغفورا - تايلندا 2- بريناي (1988) BRUNEI	1977- 02 - 24
جمعية أمريكا اللاتينية للإندماج	الأرجنتين - . بوليفا- البرازيل - الشيلي- كولومبيا- اكواتور- المكسيك- براغواي- البيرو- الأوروغواي- فنزويلا	1979
العقد الأوربي الوحيد (مصحح للمنظمة الأوربية للفحم والصلب، المنظمة الإقتصادية الأوربية والمنظمة الأوربية للطاقة الذرية)	المالنيا الغربية - بلجيكا- الدانمارك- اسبانيا - فرنسا - اليونان- ارلندا - ايطاليا - لوكسمبورغ- الأراضي المنخفضة (هولندا) - البرتغال - بريطانيا (المملكة المتحدة)	1986
اتفاقية التبادل الحرب بين الولايات المتحدة وكندا	الولايات المتحدة الأمريكية - كندا	1988-01 -02
اتفاقية الجنوب المشترك (الموحد) MERCOSUR اتفاقية التبادل الحر	الأرجنتين - البرازيل - براغواي - الأورغواي أعضاء AELE	1991- 03 - 26
الجمهورية اتشيك (Tcheque) وسلوفاكيا / AELE	اشتيك - سلوفاكيا	1992- 03 - 20
اتفاقية التبادل الحر شمال امريكا ALENA ou NAFTA	كندا - الولايات المتحدة الأمريكية- المكسيك	1992- 02 - 17
اتفاقية التبادل الحر لأوربا الوسطى	المجر- بولونيا- جمهورية سولفاكيا- وجمهورية تشيك	1992- 12 - 21
اتفاقية التبادل الحر بين كولومبيا وفنزويلا والمكسيك	كولومبيا - فنزويلا - المكسيك	1994- 06 - 13

Source: Tiré du GATT, 1994 en problèmes économiques N° 2415 du 15-22 Mars 1995 p 66

كما أن العولمة الإقتصادية تميزت بجوانب متناقضة أخرى، فمقابل حركة تكاملي عالمي، أو خلق تبادل حر عالمي، نلاحظ اليوم ظهور حركة نشطة لإنشاء أو تعميق التكتلات الإقتصادية والتجارية حسب مناطق جغرافية معينة من العالم.

- تكتل امريكا الشمالية "نافتا"، الهدف منه خلق منطقة حرة للتجارة بين الدول الثلاث، الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، والمكسيك، عن طريق حماية جمركية شديدة لصالح صناعة السيارات، النسيج، الزراعة، الطاقة والإستثمارات .. الخ.

- في أوروبا، فقد تقدم تنفيذ برنامج "السوق الواحدة" داخل الإتحاد الأوروبي، وتكونت "المنطقة الإقتصادية الأوروبية" فيما بين النمسا، فنلندا، إسلندا، النرويج والسويد كما انظمت كل من النمسا، فنلندا والسويد الى الإتحاد الأوروبي.

قد أنشأت العديد من دول أوربا الوسطى والشرقية إتفاقات مشاركة وشراكة مع الإتحاد الأوروبي (تقدمت كل من هنغاريا وبولندا بطلب العضوية لدى الإتحاد الأوروبي) ودخل الإتحاد الأوروبي في إتفاقات تجارية حرة مع دول البلطيق، وفي اتحاد جمركي مع تركيا، واتفاقات تعاون وشراكة مع العديد من دول الإتحاد السوفياتي السابق.

- تكتل "النمور الأربعة" واليابان ودول شرق آسيا، شهدت سنة 1992 إنفتاحا يابانيا مثيرا على الدول المجاورة وخاصة الصين وكوريا الجنوبية ولا شك أن التقارب الياباني الصيني قد يضيف لليابان قوة إقتصادية جديدة، ومن المؤكد أن هناك مؤشرات توحي بإمكانية قيام تكتل دولي جديد في شرق آسيا بزعامة اليابان[8]

أثر التكتلات التجارية على الدول النامية:

تعبر هذه التكتلات التجارية، من حيث وجهة نظرنا،عن إرادة خلق كيانات اتقصادية قد تمثل عائق أمام تحرير التجارة الدولية وبالتالي خلق عراقيل جمركية وغير جمركية أو على الأقل تدعيم منافسة حادة تجاه صادرات الدول النامية بالدرجة الأولى.

إن إنضمام جنوب أوروبا (إسبانيا والبرتغال) الى دول المجموعة الأروبية قد أدى

8- أرفيند بناجاريا : شرق آسيا: أهي كتلة تجارية جديدة؟ - التمويل والتنمية - الصندوق النقد الدولي- مارس 1994/ ص 16

الى تحويل الإتجاهات التجارية، فالمنتجات الزراعية الإسبانية والبرتغالية قد نافست في السوق المشتركة تشكيلة هامة من المنتجات الواردة من دول المغرب العربي، من خضر وفواكه خاصة منها الحوامض، الزيت والألبسة، الأحذية، الجلود، الخشب ومشتقاته، الفلين، الحديد والصلب والآلات.

الخاتمة

أنشأت المنظمة العالمية للتجارة (OMC) في ظل متغيرات دولية وتحولات جديدة أثرت تأثيرا كبيرا على حجم المبادلات، والمعاملات التجارية حيث برزت النزعة الحمائية والتوجه نحو إقامة التكتلات الجهوية للتبادل الحر بين الدول المتقدمة وقد تكون هذه التكتلات إمتحانا صعبا يواجه المنظمة العالمية للتجارة لعدم توافق أهدافها وأهداف هذه التكتلات التي يسعى كل منها الى ضمان مصالحه في ظل التحولات الكبرى للإقتصاد العالمي.

وقد بذلت الدول النامية مجهودا معتبرا في إطار المنظمة العالمية للتجارة من أجل حل عدد من المشاكل التي تولي لها إهتمام مثل تحرير التجارة، التصحيح الهيكلي، والمواد الأولية وتدهور معدلات تبالدلها بالنسبة الى السلع المصنعة وكذلك الربط بين التجارة ومشكلة التمويل التي تمثل جوهر أزمة المديونية إلا أن هذه القضايا لم يرد ذكرها تماما في البيان الختامي للمنظمة العالمية للتجارة.

ولهذا فإن الإحتمالات تبدو ضئيلة لحدوث تطور في صادرات الدول النامية نتيجة لتحرير التجارة الدولية بل على العكس من المتوقع زيادة الواردات بسبب إرتفاع فاتورة الغذاء المستورد ونتيجة إرتفاع كلفة إستيراد التكنولوجيا والمنتجات ذات الصلة بالملكية الفكرية، وبالتالي سيستمر العجز في موازين المدفوعات الذي لا يمكن حله في نظرنا إلا عن طريق الإعفاءات لأن الطرق المستخدمة في التصحيح وإعادة الجدولة لم تأت بثمار ويبقى الحل مرتبط بضرورة تنمية الآلة الإنتاجية الآن مساهمة هذه الدول في الإنتاج العالمي لا زال ضئيلا.

لكن قد تخلق العولمة الإقتصادية فرصا جديدة وهامة - كما سبق الذكر- كإقامة أسواق جديدة للتجارة ، عرض مجموعة كبيرة متنوعة من السلع، تدفقات أكبر لرؤوس الأموال، إمكانية الحصول على التكولوجيا اللازمة ..الخ.، إذا فعلى الدول النامية إذا

أرادت أن تواكب الركب وتساير هذه التحولات، أن تكون فاعلة ومستفيدة في نفس الوقت.وأن تجري الإصلاحات الضرورية والمنسجمة في بنتها التنظيمية وأن تنمي ما يلزم لذلك من رأس المال البشري والمادي، ومن الضروري أن تتبنى نظاما للتجارة الحرة، والإستثمار يمكنها من الإستفادة لأقصى درجة من المزايا النابعة من تدويل الخدمات والتحرك نحو عصر المعلومات، لأن أكثر طرق التجارة اليوم، تغلب عليها المعاملات في غير الملموس بدلا من البضائع، وبذلك أصبحت الخدمات المورد الأساسي الذي يجري فيه الإتجار عن طريق وسائل الإتصالات.

إن مستقبل الدول النامية - في نظرنا- مرهون في مرحلة أولى بتخطي هذه الدول مشاكلها الداخلية والتخفيف من عبء مديونيتها تجاه الخارج والإعتماد على القدرات المتاحة التي تسمح لها بالدخول في الإقتصاد العالمي، أما المرحلة الثانية تتطلب نفس السبيل في إقامة التكتلات الجهوية للتبادل الحر وتجاوز الخلافات التي تحول دون تحقيق هذا المطلب ومن ثم السماح بإستغلال عناصر الإنتاج حسب توفرها في المنطقة.

Références Bibliographiques

1) Beau Michel, L'Economie Mondiale dans les annees 80 ed La decouverte Paris 1989

2) Busseau (Annick) Stratégies et techniques du Commerce Internationale Paris Masson, 1994

3) Bournat Pierre, Commerce Intrenational, ed ERICK Montabord Paris Nathan 1993

4) Chalmin Philippe: GATT: Le bilan de l Uruguay Round In problemes économiques N 2.370 6 Avril 994

5) Carreau D : Le fonds Monetaire International, Librairie Armand Colin Paris 1970

6) Courier de la planete, N 15 Avril - 1993. In problème économiques N 02.355 du 22/21/1993

7) Economie Mondial La documentation Française N269 Cahier Français, 1995

8) Forum du commerce international. Centre du commerce international CNUCED A Club des pins Alger 1/1994 10) Flory Thiebaut, Le G.A.T.T Droit international et commerce Mondial, Librairie Grenoble, Droit et Jurisprudence Paris 1968.

11) GATT: Acte final Repernant les resultats des négociations Commerciales MULTILATERALES DE L' URUGUAY ROUND 15 December1993 Distribution speciale Secretariat du GATT.

12) GATT Focus N 110 Aout / Sep 1994

13) GATT Focus N 113 Dernier Numero December 1994

14) GATT FOCUS: Evolution et perspictives du commerce Mondial In problemes économiques N 2400- 30 Novembre 1994.

15) GATT Uruguay Round Cycle de negociations Commerciales Multi-laterales- Resume pour la presse 19 Nov 1993

16) GATT Ce qu il est? ce qu il fait? Centre Wiliam, - Geneve 1990

17) GATT Memorandum du Gatt N 65 - 158 du 28 mai 1965

19) OMC FOCUS N 5 Aout / sep 1995

20) OMC FOCUS N 7 December 1995

21) Samuelson Alain : Econnomie internationale contemporaine 3eme ed 1993 (Aspects reel et monetaires) Office des Publication Universitaires Alger

22) Sachwald Frederique Les debus de l'organisation mondiale du commerce premier bilan in problemes économiaques N 2.459 14 Fevrier 1996